

تطور السياحة في المنطقة المغاربية : قراءة سياسية في النماذج المعتمدة

الاستاذ: **بوعرابة رشيد**

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية – جامعة الجزائر 3

الملخص:

الهدف من هذا المقال، بمقاربة بالمقارنة ، البحث في المكانة التي تحتلها السياحة في سياسات الدول المغاربية. لقد اختلف تصور دور السياحة في هذه الدول حسب ما هو منتظر منها. هذا التصور اختلف اختلافا جذريا بين الجزائر التي أرادت جعل السياحة وسيلة عمل بل ردع إيديولوجي / سياسي لتثبيت مكانتها و زعامتها على المنطقة المغاربية. لقد تطورت السياحة في المنطقة المغاربية بوسائل انجاز جد مختلفة. دول راحت في العقلانية و أخرى في العملاقة و في انجازات هيكلية سياحية مختلفة بين هذه و تلك. أردنا من خلال هذا المقال دراسة العلاقة بين السياسة و السياحة و درجة تسييس هذه الأخيرة لأغراض جيو - استراتيجية. كما أردنا مناقشة علاقة توافر وسائل الإقامة و المأوى في تنمية السياحة، و كذلك بين فتح الحدود الجغرافية و غلقها.

لقد بقيت السياحة في الدول المغاربية، إلى زمن قريب، حبيسة الساسة و السياسة، بشكل أكثر صلابة و تعنت في الجزائر في السبعينات خصوصا. قد نتفق مع هذا بالنظر إلى علاقة القادة أو ما أسمينهم في دراسات أخرى بالنخب (ة) الحاكمة مع ما اعتمده كمنوذج في التنمية السياحية من عملاقة و نقص العقلانية بل العقلنة. (L'intellection) و خلص المقال أن ، النخب الحاكمة في الجزائر أساسا، لم تتشغل اقتصاديا بالسياحة بل، اهتمت بها سياسيا و جعلت منها أداة تعبير سلمى عن نوايا قيادية في المنطقة المغاربية من خلال انجازات عملاقة تكلفتها تفوق حد المعقول، القصد منها، البرهنة عن قوة المجموعة في المنطقة من خلال ما يمكنه الربيع النفطي من تحقيق الأحلام.

Résumé :

Le tourisme est un secteur accessible aux pays du Maghreb pour peu qu'ils disposent des moyens d'hébergement et d'équipement élémentaires...». Nous sommes tentés d'être d'accord avec une telle idée posée en forme d'égalité. L'ouverture des frontières est aussi perçue sous son angle strictement générateur de ressources, y compris en recourant à user de la triade des trois «S» empruntée de l'anglais (Mer – Ciel - Soleil). Nous sommes tentés d'accepter une telle approche.

Les politiques de développement du tourisme adoptées par les pays du Maghreb, et par-delà les clivages d'ordre doctrinal et idéologique étaient guidées essentiellement par des impératifs d'ordre géostratégique.

De la restructuration à l'autonomie : quel changement ?

Le secteur du tourisme compte, de nos jours, une soixantaine d'établissements hôteliers toutes gammes confondues. L'ensemble de ce patrimoine appelé EGT est né de la restructuration de 1982. Le vocable «touristique» s'avérera strictement théorique.

La généralisation de l'autonomie «par assimilation», constituera le coup fatal pour un secteur extrêmement vulnérable aux aléas sécuritaires, politiques et conjoncturels.

La décennie qui suivra la mise en œuvre de ces réformes, c'est-à-dire 1990 et plus, fera payer à ce secteur le prix fort du risque certain de la disparition de l'Algérie en tant que destination touristique.

"تعتبر السياحة قطاعا حيويا و ضروريا لبلدان المغرب العربي، شريطة توافر الإقامة والمعدات الأساسية." ¹ قد نتفق مع هذه الفكرة التي اقترحها في شكل معادلة، التي بدورها تطرح التساؤل حول العلاقة بين توافر مرافق الإقامة والسياحة؟

إذا أخذنا بهذه المعادلة من هذه الزاوية، فإننا قد نضيق مجال تواجد و تنمية السياحة و هذا بربطها و، بشدة بتوافر مرافق الإقامة. إذا تطرقنا إلى السياحة من هذه الزاوية كذلك، فإننا سنتجاهل نوعية هذه الوسائل، و نوعية السياحة الموفرة، وأخيرا جودة الخدمات المتاحة و المعروضة. هذا الارتباط، يوحي لنا بعض الأسئلة للنظر في مدى:

- ✓ ارتباط تطور السياحة في المغرب بهذه المعادلة؟
 - ✓ اعتماد الاستثمارات التي أنجزت، في مضمونها و، محتواها على منطق اقتصادي صارم؟
 - ✓ علاقة السياسة بتطوير السياحة؟
 - ✓ أهمية الرهان (l'enjeu) الذي يمكن أن يمثله القطاع السياحي في هذه البلدان؟
- للإجابة على هذه الأسئلة اعتمدنا منهجا في سبع نقاط نتعرض فيها على التوالي على ما يلي:
- 1- علاقة السياحة بالحدود الجغرافية
 - 2- السياحة حبيسة الصراعات السياسية
 - 3- السياحة بالمنظور الاقتصادي
 - 4- بعض الأرقام فيما تضمنته المخططات
 - 5- السياحة في الجزائر - بعض الملاحظات التاريخية
 - 6- السياحة و الاعتبارات المجتمعية
 - 7- من إعادة الهيكلة إلى الاستقلالية : أين يكمن التغيير؟

(1) علاقة السياحة بالحدود الجغرافية

لقد ذهب بعض الخبراء، لربط العلاقة بين تطوير السياحة و، الحدود الجغرافية للدول. و حول هذه النقطة بالذات، نقول أن نجاح السياحة في العديد من البلدان ارتبط بعدم ارتباكها و فتح حدودها دون تمييز بين عابريها. نحن بصدد حالة ثانية، في شكل مساواة، بين السياحة و فتح أو غلق الحدود. ينظر لهذه المعادلة، بشكل مختلف من طرف بلدان المغرب العربي. من بلد إلى بلد على وجه الخصوص.

قد ينظر الآخرون إلى فتح الحدود، بمنظور ضيق مما توفره من موارد، حتى باللجوء إلى استخدام ما سمي بالثالث Le triptyque des 3 S (البحر - الجنس - الشمس) ثالثا يتعامل معه محترفي السياحة.

لقد نمت السياحة، في دول المغرب العربي، من خلال نقاط ضعفها. كان الصراع على أشده بين أولئك الذين يتوقعون عودة السياحة من خلال استخدام واستغلال إرث وتقاليد الأجداد، مشيدين بفضائلها، وأولئك الذين يرون في السياحة مجرد شكل من أشكال الاستعمار الجديد أو، عاملا من العوامل الملوثة للثورات المكتسبة.

من المنظور السياسي دائما، و منذ أن تحصلت دول المغرب على استقلالها، فالسياحة تجاوزتها السياسة و عمقت الفجوة، ليس فقط بين بعضها ببعض ولكن، بين الحكام أنفسهم. اختلاف في تصور دور السياحة (قد) ينبع من الثقافة السياسية للنخب السياسية ذاتها.

(2) السياحة حيدسة الصراعات السياسية

بين القناعة في رفض السياحة ذلك العمود الفقري في التنمية الاقتصادية (كما كان حال الجزائر) من جهة، واختيار السياحة لأسباب مالية واقتصادية (حالة المغرب وتونس)، من جهة أخرى، أصبحت السياحة فجأة رهينة صراعات سياسية بين النخب الحاكمة. خيارات لا تتبع فقط من استراتيجيات تنمية مدروسة بل، من أطماع النخب الحاكمة² للحصول على دعم خارجي من قبل الدول المصنعة آنذاك.

لقد تم تسيير التنمية السياحية في هذه الدول من خلال منهج ابتعد عن ما أسمينه ب " التعقل"، «L'intellection» بل، عن المنطق نفسه، بحيث تجاهلت النخب الحاكمة الإمكانيات السياحية مع أنها كانت في متناولها. نحن أمام معايير جيو- سياسية جديدة في تسيير المشاريع التنموية الغلبة فيها "للسلوكيات السياسية"، بحيث، أن كل دولة من هذه الدول تستمد قوتها ونفوذها من "كاريزم" حكامها.

لقد مثلت السياحة (في بعض الحالات)، الحجة التي، من ورائها، اختبأت نوايا هيمنة النخب الحاكمة على الأخرى. بالفعل، لقد اختلفت نظرة هذه النخب للسياحة، حسب المقاربة الظرفية. بمعنى آخر، لقد تكيف الاهتمام بالدور الاقتصادي للسياحة بدرجات متفاوتة و مختلفة من بلد إلى آخر: بدرجة اقل في الجزائر لما لا توفره من إيرادات مالية مقارنة مع ما يتأتى من الربح النفطي و بصرامة و بشدة في الارتباط بها لما لها القدرة على توليد العائدات بالعملة الصعبة (حالة المغرب وتونس)

من وراء الانشقاقات المذهبية والأيدولوجية: الديمقراطية / الدكتاتورية، أو الاشتراكية / الليبرالية، أو الثنائية الجدلية (الأبدية) بين التنمية / التخلف، لقد وضعت سياسات التنمية

السياحية التي اعتمدها بلدان المغرب (لا سيما في الجزائر) ، نصب أعينها ما أسمينه بـ "الضروريات" الجيو-إستراتيجية، بمعنى، ضرورة العمل على فرض وجودها بانجازات عملاقة راحت في "مناهاث جنونية"، بات تسييرها إشكالا عويصا إلى يومنا هذا.

إن هذا النهج، لا يعكس إطلاقا، إلا الجرأة والرغبة في استعراض القوة لتخويف البلد الجار بل، لردعه. لقد تدخلت السياسة في تسيير القطاع السياحي إلى درجة تحوله بل، تحويله إلى أداة تسويق دعائية (Un outil marketing)، في يد النخب الحاكمة إلى غاية سنة 2000.

إن دور السياحة في الدول المغربية وحتى وإن تمتعت هذه الدول بإمكانات سياحية كبيرة، فإن إستراتيجياتها التنموية في المجال السياحي، اختلفت وتباينت، ليس فقط، من حيث التوقعات الاقتصادية، ولكن، من حيث المصالح السياسية للنخب الحاكمة نفسها. نحن بصدد أنظمة سياسية تداخلت مع السلطة، بمعنى أنها، ليست أنظمة سياسية تستند على ركائز وأسس إيديولوجية بل، نخب حاكمة التي، هي، السلطة في الوقت نفسه، التي، عادة، ما تتعدى صلاحيتها السياسية لتفرض منطقتها في وعلى الاقتصاد.

أصبحت السياحة، بمرور الوقت، بمثابة: "حلبة صراع بين الأفراد والجماعات" ³ . تلك صراعات جيو-إستراتيجية أبعدها عن مهمتها التقليدية الكلاسيكية المتمثلة في الاكتشاف، التعارف والتبادل. بالفعل، لقد ساهمت السياحة في وتيرة العلاقات بين الدول الجارة، عادية أحيانا، لتتعدد أكثر أحيانا أخرى، في سلسلة من صراعات تخفي مخططات هيمنة حقيقية لكل دولة على الأخرى.

نضيف في نفس السياق، أن الدول الثلاث، لم تعلق كل آمالها على السياحة كوسيلة للتنمية بل، كان الاهتمام بالسياحة مجرد "تكتيك" لكسب "الميول العاطفية" للقوى العظمية آنذاك من خلال اعتمادها على خطط تنموية اقتصادية، عادة ما تطابق خطط الدول الكبرى والقوية باسم "الدفاع" عن المصالح المتبادلة التي، بدورها "تهوست"، وراحت تبحث عن مساحات توسع أكثر لا سيما في منطقة المغرب المنطقه الواعدة لفوائد وأطماع عدة..

بالإضافة إلى ذلك، فإن الدولتين مثل المغرب وتونس، لعبت، لا سيما في منتصف الستينات، دورا مشحونا تكتيكا للحصول على دعم الدول الغربية، ليس فقط لتطوير السياحة و لكن، لتطوير خطط التنمية الاقتصادية الشاملة والاستفادة من المساعدة الفنية والدعم المالي، لجعل السياحة، فيما بعد، "الوكيل" "الضامن" و "الآمن" للدخول في حلبة الرأسمالية، ذلك الاصطلاح الذي كان مشاعا آنذاك.

(3) السياحة بالمنظور الاقتصادي

على الصعيد الاقتصادي، و على الرغم من أن الدول الثلاث كانت تمتلك (و لا تزال دائما) إمكانات طبيعية و سياحية هامة ، إلا أنها، لم تكن تحصل في السنوات الأولى من استقلالها على نفس الإيرادات و نفس مستويات الدخل، و نفس المهارات البشرية و التقنية اللازمة لتطوير هذا القطاع، ما أدى، بالمقابل، إلى تنفيذ خطط التنمية بشكل مختلف، من دولة إلى أخرى، وفق وتيرة توافر الموارد الطبيعية الرائجة آنذاك: المحروقات... هذا التفاوت، من حيث الموارد، أثر، إلى حد كبير، و بطريقة سلبية، في تنمية السياحة في المغرب و تونس...

لقد تجاهلت الجزائر الدور الاقتصادي للسياحة لأسباب إستراتيجية. كان تصورهما للسياحة سياسيا، بدليل، أنها، كانت تعتبرها "خطرا كبيرا لمكاسب" ثورتها الفتية".

لقد اتفقت معظم الدراسات التي اهتمت بالجزائر أن اختيار "العملاقة" (Le gigantisme) من خلال بني تحتية سياحية ضخمة، التي، و لو أنها، كانت سابقة لأوانها آنذاك من جانب عصريتها (Modernité) و، أماكن و مواقع انجازها، التي في الغالب، ذات علاقة بالتاريخ ، إلا انه، استعراض للقوة على المستوى الإقليمي... طغت السمعة على الفعالية الاقتصادية.

لقد بدأت هذه الانجازات تشكو من مشاكل عدة نظرا لنقص الوسائل اللازمة على المستويين البشري و المادي. كما أن هذه الانجازات، لن تعرف و، لم تستفد بأي دعم مالي من طرف الدولة منذ سنة 1978.

بمرور الوقت، اتضح أن اهتمامات (النخب الحاكمة)، انصبحت في أمور أخرى فرضها التغيير في المسار المبرمج.

لقد برزت أوجه القصور هنا وهناك، إما من حيث حالة البني التحتية أو، من حيث جودة الخدمات نفسها، و حتى بنوعية الموارد البشرية. كلها عيوب و نقائص، تأتت بامتزاج العديد من العوامل التنظيمية و السياسية و القانونية التي، سنحاول التطرق إليها من خلال هذه الدراسة.

إذا ما اتفقنا مع آراء بعض الاقتصاديين حول المساهمة الضعيفة و الهزيلة للسياحة من أنها تقترب من الصفر، فيه أساس من الصحة، فهل هذا يعود إلى:

- ✓ النموذج التنموي الذي تم اعتماده ؟
- ✓ عملاقة البنى التحتية ؟
- ✓ عدم كفاية الموارد البشرية للمعايير المعمول بها عالميا؟
- ✓ طبيعة و شكل النموذج التنظيمي المفروض على الشركات المسؤولة عن السياحة ؟
- ✓ رفض المجتمع نفسه للسياحة نظرا لآثارها السلبية على المجتمع ؟
- ✓ ضعف وسائل التسويق التي لتعزيز صورة الوجهة السياحية الجزائرية ؟

(4) بعض الأرقام فيما تضمنته المخططات:

تشير البيانات الصادرة من تقارير المخططات الرباعية، لا سيما المخطط الثاني، انه تم تخصيص 43% من الاستثمارات للتصنيع. بمقابل ذلك، لم تستفد السياحة في نفس الفترة، إلا ب 1.4%، وهي، بالتالي، الحصة الأصغر مقارنة من المخططات الأولى ب 2.5%.

(4.1) من حيث الإنجازات:

يتضح من خلال البيانات أن وتيرة الإنجازات بين الجزائر والدول المجاورة تحتوي على عديد من الثغرات التي نعتبرها، و من منظور تاريخي، مصدرا للتأخر التي تراكمت وتيرته كما نبينه في التالي:

- ✓ الجزائر، لديها طاقة فندقية غير كافية جدا و أقل من تونس والمغرب:
- ✓ تونس، كانت تتوقع 80 000 سرير في 1976، أما الجزائر، فكانت تتوقع 42 000 سريرا في 1977:
- ✓ توقع المخطط الجزائري انجاز 30000 سرير لغاية سنة 1973، إلا أنه، لم يتم انجازها لحد الساعة.

كما بلغت طاقة الاستيعاب المتاحة في عام 1973، ما يعادل 10 381 سريرا، متمركزة أكثرها في العاصمة ب: 4371 سرير، تلمها وهران ب: 1304 سرير.

أما عن الفنادق الفخمة، فإن طاقات الاستيعاب فيها، لا تتجاوز 552 سرير، تتمركز في العاصمة. أما باقي الفنادق المتواجدة لا سيما على مستوى مناطق الجنوب فإنها اعتبرت ثانوية.

الأسباب الرئيسية لتراكم التأخر تتعلق أساسا ب :

- ✓ نقص مواد البناء؛
- ✓ الحاجة للجوء إلى خدمات الشركة الوطنية للنقل البري SNTR، والتي في الوقت ذاته بحكم وضعيتها الاحتكارية لم يكن يوسعها التعامل مع جميع الطلبات بنفس الطريقة؛
- ✓ التأخير في تسليم المعدات التي تم شراؤها في الخارج خصوصا (بسبب رخص الاستيراد التي بات من الصعب الحصول عليها)؛
- ✓ ندرة الشركات المختصة والشركات المهتمة في بناء في الجنوب؛
- ✓ تكاليف البناء أعلى من مثيلاتها في بلدان أخرى؛
- ✓ الظروف المادية للإنجاز أكثر ملائمة بسبب عدم وجود منافسة بين الشركات.

(5) السياحة في الجزائر - بعض الملاحظات التاريخية:

لقد ورثت الجزائر غداة استقلالها، هياكل فندقية هامة قديمة و متباينة يتمركز أغلبها في مدن تفتقر لليد العاملة المؤهلة. لقد كان من الصعب الحديث عن السياحة بحكم غياب سياسة واضحة في هذا المجال. لتاطير القطاع، أنشئت، في سنة 1962، أول مؤسسة في هذا الغرض، ألا وهو، الديوان الوطني الجزائري للسياحة، إلا أنه تم تجميد مهامه إلى غاية إنشاء وزارة السياحة في 1964.

لقد كانت المشاكل تحل بين عشية وضحاها وداليك حتى صدور ميثاق السياحة في عام 1966. لقد كان المسؤولون، في ذلك الحين، يعتقدون أن توظيف كل الجهود نحو السياحة، قد لا يؤدي إلى نتيجة حسنة بل، قد يكون أمرا خطيرا. كما أن السياحة، من وجهة نظرهم، عرضة للتقلبات والظروف السياسية مستندين في ذلك بالأزمة السياسية في كوبا في عام 1962 آنذاك أو، تلك التي شهدتها قبرص في عام 1974، أمثلة أجمت الخطاب السياسي أكثر. لهذه الحجج السياسية، حجج أخرى غذت ترسانة الحكومات لربط الضعف الشديد للسياحة بالوقائع الاقتصادية الدورية.

وبالفعل، إن انخفاض عدد السياح في بلدان البحر الأبيض المتوسط، بسبب أزمة 1973⁴ وكذا انخفاض الإيرادات المالية المتأتية من السياحة، و ما ترتب على اقتصاديات بعض هذه البلدان عزز اختيار المسؤولون آنذاك لوضع أسس إستراتيجية التنمية الاقتصادية أساسها الصناعة.

(6) السياحة و الإعتبارات المجتمعية

لقد ذهب أطروحات أخرى تفسر التخلي عن اختيار السياحة كعامل تنموي لاعتبارات مجتمعية (*Considérations sociétales et sociologiques*) و اجتماعية بمعنى أوضح، أن الجزائري رفض من جعل السياحة مصدر قوته اليومي، غيور على استقلاله، غالبا ما يستقبل السياح بنوع من اللامبالاة " رافضا (بالتالي) أن يجعل من بلده الغني " جنات عدن " يخدمها الفقراء.⁵ استنتاج يحمل نصيبا من الحقيقة إلى يومنا هذا..

هل يعود ذلك فقط لأسباب اجتماعية وثقافية فقط أم، هنالك أسباب خفية ؟

قد لا يتسع المجال للإجابة على هذا التساؤل.

(7) من إعادة الهيكلة إلى الاستقلالية : أين يكمن التغيير ؟

يحتوي قطاع السياحة في الوقت الحاضر، على حوالي ستون (60) مؤسسة فندقية من جميع الفروع. يسير هذا التراث من قبل العديد من الشركات المتخصصة في المنتجعات والفنادق المتواجدة في المناطق الحضرية على وجه الخصوص، التي ستواجه عدة أشكال من التنظيم، دواليك حتى وضع حيز التطبيق لبرنامج إعادة هيكلة القطاع العام في عام 1982. لقد أدت هذه العملية إلى خلق العديد من شركات التسيير السياحي (EGT) ، الشعار الذي كرسه التشريعات، أغرقت تلك

المؤسسات في نهج آخر إلى درجة أن أصبح مصطلح "السياحية" مجرد شعار نظري، بدليل أن الريح السريع، ساد على الأداء "السياسي" نفسه.

لا سياحة ولا فندقية. جودة الخدمة تضاءلت، بسبب تضائل الموارد المالية لتكوين الإنسان. نفس هذه الشركات تم "استدعاءها" فيما بعد للاستقلالية. البعض منها، و بحكم موقعها "الاستراتيجي"، أدت خدمات جد هامة، أما الأخرى، تعاني وتواجه بعض الصعاب بل، تشكو من خطر الزوال الذي، أولد بدوره منطلقا جديدا وهو منطق البقاء، الذي بدوره، (كذلك) يستلزم المزيد من النتائج الايجابية والتي، لن يتم تحقيقها، إلا على حساب جودة الخدمة. وعليه:

- هل حققت هذه الإصلاحات النتائج المرجوة منها؟
- هل نجحت في تحسين يوميات الشركات السياحية؟

عند الملاحظة و عن كثب، في تأثير المناهج التنظيمية، من السهل أن نفهم، أن هذه النماذج التنظيمية المختلفة، نفذت ولم تدخل أدني تحسن في حياة هذه الشركات. نحن أمام شركات أصبحت، في خضم موجة من التغيير، مؤسسات، تغيير قانوني، الذي، وعلى الرغم من أنه يندرج في منطق الحدائة، إلا انه لم يقدم الحل الأنسب. نحن، بصدد، شركات مستقلة، بيد أن رأسمالها ملك للدولة!!!.

يبقى مفهوم الاستقلالية غامض. كما أن، عدم وجود خط التماس بين ما هو خاص و عمومي، عقد العلاقة بين القطاعين. إنها بالفعل، شركات تعمل في إطار قوانين المؤسسة الليبرالية مثلها مثل القطاع الخاص، بيد أنها تابعة للدولة ما يتجلى من خلال عمليات المراقبة السنوية.

مما سبق، يبقى القطاع السياحي، الأكثر تضررا لا سيما، من خلال تدابير ما يسمى بالاستقلالية. هي مؤسسات سياحة وجدت نفسها وجها لوجه مع السوق، مثلها مثل المؤسسات الإنتاجية...في محيط لا علاقة له بالسياحة ناهيك عن الظروف الأمنية....

من وجهة النظر التنظيمية، و بغض النظر عن التسارع في اعتماد مخطط إعادة تنظيم وإعادة هيكلة المؤسسات التابعة لقطاع السياحة، فإن المنهج المتبع، اعتمد على معايير جغرافية و سياسية محضة و حتى عشائرية ، نموذج إن استجاب لمنطق ما في وقت ما، إلا انه لا يستجيب لأي منطق في الوقت الحاضر.

كما أن الفعالية المنتظرة، من خلال هذا التنظيم، لم تتحقق إطلاقا. كما أن الهدف المرجو من كل تلك التغييرات، و بغض النظر عن الفعالية في تحقيق متسع من اللامركزية، بقيت بعيدة عن المغزى النظري و الحقيقي لهذا التنظيم، بحيث أن اللامركزية لم تتم من خلال منظور تحويل و نقل سلطة اتخاذ القرار من القمة إلى القاعدة بل، من السلطة المركزية إلى الجهوية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة الهيكلة العضوية، و، فيما بعد الاستقلالية، لم تخفف من ثقل العلاقة المتبادلة بين الشركة الأم وتراثها، ولكن، أثقلت من وزن هذه العلاقة أكثر بالنظر إلى اتساع المنطقة الجغرافية التي تترع فيها المؤسسة الوصية.

إذا ما كان لمفهوم الاستقلالية ميزة خاصة وهي إعطاء المزيد من الحرية في العمل والمبادرة في ممارسة النشاط التجاري إلا أنها، أنجبت "مؤسسات سجيئة"، لم يتعد نشاطها السياحي إطارها الجغرافي. كما أن هذا التنظيم، أدى إلى اختفاء العلاقات الأفقية بين المؤسسات نفسها من جهة ومن جهة ثانية، جعلت من الموارد البشرية هي الأخرى حبيسة إجراءات بيروقراطية، لا سيما، لما يتعلق الأمر بالتنقل من مؤسسة إلى أخرى.

من زاوية تسيير الموارد البشرية، ينبغي الإشارة، أنها عانت من تداعيات ما تمخض عن الاستقلالية بحيث أن العلاقات الأفقية بين المؤسسات ذات نفس الاختصاص، انهارت على حساب المنطق الجديد و هو المنطق المالي الذي بدوره، اجبر هذه المؤسسات لإعادة النظر في تصورها المستقبلي وإعادة برمجة مشاريعها بل إيقافها نهائيا عند البعض.

هذا النمط الجديد، الذي أملتة الاعتبارات الجديدة، قلل من جهد الاستثمار، ما يفسره البعض بعدم وجود قدرات مالية كافية ولازمة. كما أن هذه التدابير، أجبرت المؤسسات المسؤولة على السياحة والفنادق لإعادة النظر في الأولويات. كما أن هذا المنطق الجديد يعيد طرح النقاش ثانية عن الدور الاجتماعي للشركة في الجزائر والتي، عوض أن تستثمر وتبرر نتائجها تفاديا للوقوع في فخ التدابير القانونية المتعلقة بالإفلاس، "صببت" كل مجهودها في الحفاظ على السلم الاجتماعي. ومن هذا القبيل يتبادر بأذهاننا سؤال مفاده :

إلى أي مدى يمكن اعتبار هذا تناقض؟.

عند الملاحظة عن كثب لتداعيات هذه المناهج التنظيمية التي تم اعتمادها وبشيء من التراجع، من السهل أن نفهم أن، كل المناهج التنظيمية المعتمدة لم تأت بنتائج ملموسة للمؤسسات. يبقى أن قطاع السياحة هو الأكثر ضررا من تداعيات الاستقلالية.

منطق الريح السريع، الذي طغى على التصور المستقبلي، أفرز روح التسرع دون روح المنافسة. هذا المنطق استفادت منه المؤسسات التي تتمتع بالسمعة المستوحاة من موقعها الجغرافي لا سيما تلك المتواجدة في المدن الكبرى مثلها مثل فندق الأوراسي وغيره. أما المؤسسات الأخرى التي تتواجد في المناطق التي، لاعتبارات أمنية خاصة، كادت أن تزول و، تقع في فخ التدابير القانونية للقانون التجاري المتعلق بالإفلاس، بمعنى آخر، تم إبقاء العديد منها (لا سيما تلك التابعة للقطاع السياحي) على حالها لأغراض اجتماعية / سياسية.

نقول لأغراض سياسية بحكم أن المؤسسات حولت من هدفها. بدليل، أن المؤسسة لم تعد ذلك المكان الذي تخلق فيه الثروة بل، أصبحت حلبة صراع بين نوعين من المصالح: الفردية أو، الخاصة ومصالح المؤسسة أي الجماعة المحلية.

بتعبير آخر، نقول أن المؤسسة السياحية، دفعت ثمنا باهظا بسبب المنطق الجديد الذي تواجدت فيه. منطق منعها من رفع التحدي بل، أدى بها إلى حافة الزوال و الانقراض لا سيما في عشرية التسعينات حيث لم تعد الجزائر وجهة سياحية مقبولة مثلها مثل الدول الجارة.

لم تستفد جملة تلك الهياكل بأدنى مساعدة من طرف الدولة من خلال المخططات التنموية منذ 1978 ما عدا ما تم القيام به من طرف بعض المؤسسات التي تتمتع بإمكانات مالية نفسها بنفسها. بمعنى آخر، أن المخططين الخماسيين الأول والثاني، لم يضعوا في الحسبان ما آلت إليه تلك المؤسسات السياحية الفندقية، باعتبار أن الانشغال، كان يدور حول كيفية انسحاب الدولة مما قد يشكل عبئا على الأسطر العريضة للإستراتيجية التي تخللها المخططين.

الاستنتاج

من كل ما سبق نستنتج أن، النخب الحاكمة، لم تنشغل اقتصاديا بالسياحة بل، اهتمت بها سياسيا و جعلت من السياحة أداة تعبير سلمي عن نوايا قيادية في المنطقة من خلال انجازات عملاقة تكلفتها تفوق حد المعقول، القصد منها، البرهنة عن قوة المجموعة في المنطقة من خلال ما يمكنه الربح النفطي من تحقيق الأحلام.

الهوامش :

(¹) M.HILLALI : Du tourisme et de la géopolitique au Maghreb : le cas du Maroc La Découverte | Hérodote/ 2007/4 - n° 127

(²) اعتمدنا مصطلح النخب الحاكمة عوض المجموعات المهيمنة تفاديا لانزلاق الموضوع في اتجاهات أخرى.

(3) Jérémy Dagnies : Action publique et développement du tourisme en Europe de l'Ouest : perspectives historiques et tentative de catégorisation. . (Facultés Universitaires Catholiques de Mons) Congrès de l'ABSP – Louvain-la-Neuve – Jeudi 24 avril 2008.

4- في عام 1974، انخفض عدد السياح مقارنة مع 1973 بنسبة ب: 0.8% في تونس و، 14% في إسبانيا، و 31% في اليونان و 36% في البرتغال.

(5) N.Widmann : Le tourisme en Algérie /Revue Méditerranée. N°2. 1976.